

[نتنياهو هو يعلن رفع القيود المفروضة على البناء في موقع خارج
الخط الأخضر في القدس سيتسبب بعزل أحياء عربية عن الضفة الغربية]

”هآرتس“، 2020/2/21

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أنه قرّر رفع القيود المفروضة على البناء في حي [مستوطنة] ”غفعات همتوس“ في القدس الشرقية، وأشار إلى أنه ستم إقامة 3000 وحدة سكنية للسكان اليهود هناك بالإضافة إلى إقامة 2200 وحدة سكنية أخرى لليهود في حي ”هار حوما“ [جبل أبو غنيم] المجاور.

وأضاف نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام خلال جولة قام بها في ”هار حوما“ برفقة رئيس بلدية القدس موشيه ليئون ووزير السياحة ياريف ليفين أمس (الخميس)، أنه بالإضافة إلى 2200 وحدة سكنية وافق عليها في الحي الذي خلفه و3000 وحدة سكنية في ”غفعات همتوس“، وافق أيضاً على إقامة 1000 وحدة سكنية للفلسطينيين في حي بيت صفافا.

وقالت مصادر في ديوان رئاسة الحكومة في القدس إن لجنة التخطيط اللوائية لبلدية القدس ستلتئم يوم الخميس المقبل لدفع خطة البناء هذه إلى الأمام.

وأكد رئيس الحكومة أنه يسعى لتوحيد جميع أجزاء القدس.

ولأول مرة اعترف نتنياهو علناً بأنه قام بتجميد خطة للبناء في ”غفعات همتوس“ قبل 8 سنوات، وأوضح أنه تعرض لضغط هائل من دول في الخارج لعدم البناء هناك.

وتم تقديم خطة البناء في ”غفعات همتوس“ سنة 2012، وجوبت بإدانة واسعة النطاق من طرف المجتمع الدولي بسبب عزلها أحياء عربية في القدس الشرقية

عن الضفة الغربية بطريقة تحبط حل الدولتين الذي يعتمد على خطوط ما قبل 1967.

ورحب رئيس بلدية القدس موشيه ليئون بالخطة، وقال إنها تنطوي على بشري كبيرة لسكان المدينة وخصوصاً للأزواج الشباب.

في المقابل، قالت منظمة "السلام الآن" إن خطة البناء هذه ستمنع قيام دولة فلسطينية ذات امتداد جغرافي في المستقبل، ووصفت الخطة بأنها مناورة انتخابية من طرف رئيس الحكومة.

وأشارت "السلام الآن" في بيان صادر عنها إلى أن "غفعات همتوس" هي النقطة الأخيرة التي يمكن أن تتيح التواصل الجغرافي بين بيت لحم والقدس الشرقية، وإذا تم بناء الحي فلن يكون من الممكن ربط المدينتين.

وشجب الناطق بلسان السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إعلان نتنياهو خطة البناء خارج الخط الأخضر في القدس، ورأى أن هذا القرار يشكل تدميراً ممنهجاً لحل الدولتين بهدف إفساح المجال لتطبيق "صفقة القرن".

وأضاف أبو ردينة أن محاولة نتنياهو لكسب أصوات اليمين الإسرائيلي عشية الانتخابات على حساب الحقوق الفلسطينية لن تجلب السلام والاستقرار لأحد وستجر المنطقة إلى مزيد من التوتر والعنف لا يمكن لأحد توقع نتائجه.

واعتبر رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية خلال لقاء عقده مع وزيرة خارجية النرويج إيني ماري أريكسن في رام الله عصر أمس، أن "صفقة القرن" هي بمثابة إملاءات ليست قابلة للنقاش وأكد أن الولايات المتحدة لن تجد شريكاً لها من أجل تطبيقها.

يُذكر أن إعلان نتنياهو جاء بعد أقل من أسبوعين من قيام وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية بالدفع قداماً بخطة إقامة حي يهودي كبير في موقع مطار عطاروت في القدس الشرقية، والذي يبدو أنه تم تخصيصه في "صفقة القرن" لإنشاء مركز سياحي فلسطيني. وتشمل الخطة إقامة 9000 وحدة سكنية جديدة. ومن شأن هذا الحي الجديد في عطاروت اقتطاع مساحة طويلة من المناطق الحضرية

السلطانية من بيت حنينا وشعفاط شمالاً وصولاً إلى كفر عقب وقلنديا ورام الله على الجانب الآخر من الجدار الفاصل.

ويقع الموقع المخصص للبناء، في معظمه، في أراض تابعة للدولة، لكن أجزاء من الحي الجديد ستبنى على أراض تخضع حالياً لملكية خاصة فلسطينية، وهو ما سيتطلب هدم عشرات المنازل التابعة لعائلات فلسطينية.

[إسرائيل ستستأنف استيراد المنتوجات الزراعية من مناطق السلطة الفلسطينية]

”معاريف”، 2020/2/21

بلّغ وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينت السلطة الفلسطينية أمس (الخميس) أن إسرائيل ستستأنف استيراد المنتوجات الزراعية من مناطق السلطة بعد أن ألغت هذه الأخيرة حظر شراء العجول من إسرائيل.

وأفادت مصادر مقربة من بينت أنه تم الاتفاق على ذلك خلال اتصالات أجراها منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية في المناطق [المحتلة] اللواء كميل أبو ركن، ورئيس الإدارة المدنية العميد غسان عليان، ووزير الزراعة تساحي هنجبي مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية.

[تحويل القائم بأعمال المدعي العام للدولة صلاحية فحص قضية شركة سايبير
كان يترأسها غانتس واتخاذ قرار بفتح تحقيق جنائي بشأنها أم لا]

”يديعوت أحرونوت”، 2020/2/21

ذكرت مصادر مسؤولة في مكتب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفياحي مندلبليت أمس (الخميس) أن هذا الأخير خوّل القائم بأعمال المدعي العام للدولة دان إلداد صلاحية فحص قضية شركة ”هميماد هحميشي“ [البعده الخامس]، وهي

شركة سايبير كان يترأسها رئيس تحالف "أزرق أبيض" عضو الكنيست بني غانتس، واتخاذ قرار بفتح تحقيق جنائي بشأنها أم لا.

وأشارت هذه المصادر إلى أن مندبلت برر قراره هذا بكون إداد مطلعاً على مضامين القضية. وأوضحت أن المستشار القانوني سيتدخل في القضية في حال أثرت بشأنها شبهات إضافية تتعلق بغانتس، ونوهت بأن غانتس حتى الآن ليس طرفاً في التحقيقات القائمة ولا يُعتبر مشتبهاً به.

وبدأت التحقيقات في قضية هذه الشركة بعد أن انتقد مراقب الدولة الإسرائيلية السابق يوسف شابير قيام الشرطة بالتعاقد مع هذه الشركة من دون طرح أي عطاء، وأشار إلى أن ذلك تم استناداً إلى معطيات مغلوبة قدمتها الشركة بخصوص تجربتها في السوق ومشاريع سابقة. وتعدت "هميماد هحميشي" تزويد الشرطة بخدمات في مقابل 50 مليون شيكل، لكن تم وقف المشروع بعد المرحلة الأولى التي خصص لها 4 ملايين شيكل في إثر إغلاق الشركة بسبب صعوبات مالية.

وتعقيباً على ذلك، قال غانتس إنه لم يرتكب أي شيء مخالف للقانون، وأضاف أن له ثقة كبيرة بأجهزة تطبيق القانون، ولا مشكلة لديه مع تحقيق بشأنه، لأنه لن يتمخض عن أي شيء.

وأشار رئيس "أزرق أبيض" إلى أن من يدفع قدماً بهذا التحقيق ضده هو حزب الليكود.

في المقابل، دعا الليكود إلى إنهاء الإجراءات الخاصة بهذا التحقيق في أقرب وقت ممكن، وأكد أن على الناخبين أن يعرفوا جميع المعلومات بشأنه قبل الانتخابات العامة التي ستجري يوم 2 آذار/مارس المقبل.

يُشار إلى أن القائم بأعمال المدعي العام الإسرائيلي دان إداد طالب بالحصول على ملفات القضية بناء على طلب من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان [الليكود].

[استطلاع "معاريف": 54 مقعداً
لمعسكر أحزاب اليمين والحريديم]

"معاريف"، 2020/2/21

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة "معاريف" بواسطة "معهد بانيلز بوليتيكس" المتخصص في شؤون الاستطلاعات هذا الأسبوع، أنه في حال إجراء الانتخابات العامة للكنيست الآن، سيحصل معسكر أحزاب اليمين على 39 مقعداً، ومعسكر أحزاب الوسط- اليسار على 44 مقعداً، ويحصل حزباً اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] على 15 مقعداً، ويحصل حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على 8 مقاعد، وتحصل القائمة المشتركة على 14 مقعداً.

ووفقاً للاستطلاع، تحصل قائمة حزب الليكود برئاسة نتنياهو على 32 مقعداً، وقائمة تحالف "أزرق أبيض" برئاسة بني غانتس على 36 مقعداً، وتحصل قائمة تحالف "يميناً" برئاسة وزير الدفاع نفتالي بينت المكونة من حزب "اليمين الجديد" برئاسة بينت، وحزب "البيت اليهودي" برئاسة وزير التربية والتعليم رافي بيرتس، وحزب "الاتحاد القومي" برئاسة وزير المواصلات بتسلئيل سموتريش على 7 مقاعد.

وتحصل قائمة حزب شاس الحريدي على 8 مقاعد، وقائمة الحزب الحريدي يهدوت هتوراه على 7 مقاعد، وقائمة التحالف بين أحزاب العمل و"جيشر" وميرتس برئاسة عضو الكنيست عمير بيرتس على 8 مقاعد.

ولن تتمكن قائمة "عوتسما يهوديت" [قوة يهودية] من أتباع الحاخام مئير كهانا من تجاوز نسبة الحسم (3.25%).

وقال 43% من المشتركين في الاستطلاع إن بنيامين نتنياهو هو الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة، في حين قال 39% منهم إن بني غانتس هو الأنسب.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من 536 شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل مع نسبة خطأ حدّها الأقصى 4.4٪.

[الشرطة الإسرائيلية تعلن إجراء تحقيق لتقصّي وقائع إصابة طفل فلسطيني من بلدة العيسوية برصاص أفرادها]

”معاريف“، 2020/2/21

ذكر بيان صادر عن الناطق بلسان الشرطة الإسرائيلية أمس (الخميس) أن وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة [”ماحش“] أجرت تحقيقاً مع اثنين من أفراد الشرطة في مدينة القدس لتقصّي وقائع إصابة الطفل الفلسطيني مالك عيسى (8 أعوام) من بلدة العيسوية في القدس الشرقية برصاص الشرطة.

وكان عيسى فقد بصره في عينه اليسرى متأثراً بإصابته بعيار مطاطي في أثناء عودته من المدرسة برفقة شقيقاته خلال مواجهات في بلدة العيسوية شمالي القدس الشرقية يوم السبت الفائت.

وأضاف البيان أن عناصر من وحدة ”ماحش“ كانوا وصلوا إلى موقع إصابة عيسى بعد وقت قصير من تلقي تقرير بهذا الشأن. وقامت هذه العناصر بإجراء تحقيق مع اثنين من أفراد الشرطة مشتبه بهما بإطلاق العيار المطاطي في اتجاه عيسى، وأطلقت سراحهما في ظل ظروف مقيدة.

ولا يزال عيسى راقداً في غرفة العناية المكثفة في مستشفى هداسا عين كارم في القدس. وأعلن المستشفى أمس أن حالته مستقرة لكن حالة عينه اليسرى التي أصيبت بالعيار المطاطي صعبة.

وكان والد عيسى قال في شريط مصور إن إصابة نجله قاتلة وتسببت بفقدان بصره في العين اليسرى، وأشار إلى وجود خطر استئصال العين كلياً.

أودي ديكل، عينات كورتس، نوعا شوسترمان -
باحثون في معهد دراسات الأمن القومي
”مباط عال“، 2020/2/20

صفقة القرن إلى أين ستؤدي؟

الجزء الأول

- “صفقة القرن” التي بلورتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تقدّم كنموذج جديد لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأيضاً لصوغ هندسة شرق أوسطية جديدة، على أساس ائتلاف عربي - أميركي - إسرائيلي. الخطة تمنح دلالات مغايرة لمبادئ رافقت المفاوضات بشأن تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي عملياً تفرغها من مضمونها. في إطارها، بين أمور أخرى، جرى رفض المطالبة الفلسطينية بـ “كل شيء أو لا شيء” - وخصوصاً “حق الفيتو الفلسطيني”، على أي تسوية لا تقدم رداً كاملاً على تطلعاتهم، أو لا تلتزم بخط الرابع من حزيران/يونيو 1967. ومع ذلك، فإن فرص تحقيق خطة ترامب ضئيلة جداً وتوازي الصفر.
- على صعيد التصريحات، الخطة ترسم رؤية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، من خلال احترام التطلعات الوطنية الفلسطينية. وهي تشدد في الوقت عينه على عدم المسّ بأمن إسرائيل، ومنع تحويل الضفة الغربية إلى نوع من قطاع غزة ثان. لكن توجد فجوة كبيرة بين الرؤية وطريقة تحقيقها كما هو مفصل في الخطة. شروط الاعتراف بدولة فلسطينية تفرض اعترافاً فلسطينياً بالدولة اليهودية، أي: تسوية متفق عليها لدولتين قوميتين - إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وفلسطين

كوطن قومي للشعب الفلسطيني، انطلاقاً من إلغاء "حق العودة" للاجئين 1948 إلى دولة إسرائيل. مطالب أساسية أخرى، هي تأسيس حكم فلسطيني سليم، ديمقراطي، يحترم حقوق الإنسان - بمعايير عالية لا يوجد مثلها في أي دولة عربية؛ قبول مطالب إسرائيل الأمنية؛ نزع سلاح حركة "حماس" وسائر التنظيمات الإرهابية؛ استعادة السلطة الفلسطينية السيطرة على قطاع غزة الذي سيكون منزوعاً من قدراته العسكرية؛ وقف التحريض الفلسطيني ضد إسرائيل في المنظومة السياسية، والعامّة، والتعليمية. من الواضح أن هذه الشروط كلها من الصعب جداً على الجانب الفلسطيني تحقيقها.

الترجمة العملية لمبادئ التسوية بحسب الخطة:

- حل الدولتين - خلافاً لتصريحات سابقة صادرة عن الذين صاغوا الخطة، جاريد كوشنير وجايمس غرينبلات، والتي لوحظ فيها تجنبهما تقديم حل الدولتين، تتضمن الخطة إقامة دولة فلسطينية مع سيادة محدودة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى جيبين في النقب الغربي.
- الأخذ في الحسبان الواقع الذي نشأ على الأرض في العقود الخمسة الأخيرة - كتل المستوطنات الواقعة غربي خطوط العائق الأمني الموجود [جدار الفصل]، والتي يسكنها نحو 345 ألف مستوطن ستضم إلى إسرائيل. لن تقتلع أو تخلّى مستوطنات تقع شرقي العائق يقيم فيها نحو 100 ألف مستوطن (بينها 15 جيباً معزولاً يسكنها نحو 14 ألف نسمة). يُطبّق القانون الإسرائيلي كاملاً على كافة هذه المستوطنات. في الأراضي الإسرائيلية، ستبقى جيوب فلسطينية يسكنها نحو 140 ألف فلسطيني، سيتعين عليهم التحرك إلى أرجاء الضفة الغربية عبر أراضي إسرائيل.
- أراضي الدولة الفلسطينية - بالإضافة إلى منطقتي أوب، الواقعتين تحت حكم السلطة الفلسطينية، وقطاع غزة تحت حكم "حماس"، سيخصّص للدولة الفلسطينية نحو نصف أراضي المنطقة ج (30% إضافية من الضفة الغربية، تشمل: 17% - من غور الأردن؛ 3% - أراضي مستوطنات؛ و10%.

- كتل المستوطنات وطرق التنقل تنضم إسرائيل)، وكذلك مناطق واقعة حالياً تحت السيادة الإسرائيلية: منطقتان في النقب ستوسعان من مساحة قطاع غزة (تفسير ذلك هو في الأساس إنساني: تقليص الكثافة السكانية في القطاع) وجنوب جبل الخليل. علاوة على ذلك، سيكون من حق إسرائيل تقرير انتقال مناطق أهلة تابعة لسيادتها - مثل قرى وبلدات المثلث التي يسكنها نحو 250 ألف عربي في إسرائيل، هم من مواطني الدولة. بالإضافة إلى ذلك، إقامة تواصل في المواصلات - طرق، تقاطعات وأنفاق - تربط بين المناطق الفلسطينية، وأيضاً بين المناطق الإسرائيلية، للسماح بحرية تنقل أشخاص وبضائع وحياة اقتصادية.

- تبادل مناطق بنسبة 1:2 لمصلحة إسرائيل - في مقابل 30% من أراضي الضفة التي ستضمها إسرائيل، ستنتقل إسرائيل إلى السيطرة الفلسطينية مناطق من داخل إسرائيل (القرار بهذا الشأن يتطلب إجراء استفتاء عام وتأييد 80 عضو كنيست). بحجم يساوي نحو 15% من الضفة.
- سيطرة إسرائيل على محاور استراتيجية - الطريق رقم 1، من القدس إلى شمال البحر الميت؛ الطريق الذي يمر عبر منطقة السامرة خارج شومرون من أريئيل إلى غور الأردن؛ الطريق رقم 90 على طول غور الأردن؛ محور 80 على طول الهضاب المشرفة على غور الأردن؛ الطريق رقم 443 من موديعين إلى القدس.
- عاصمتان في منطقة القدس - العاصمة الفلسطينية (القدس أو اسم آخر يختارونه)، ستتضمن الأحياء الواقعة خارج العائق الأمني. ومعنى ذلك استبعاد مطلق للدولة الفلسطينية من القدس الشرقية، وفي الأساس من المدينة القديمة، ومن الحرم الشريف (الأقصى) وحي الشيخ جراح.
- المحافظة على الستاتيكو في الأماكن المقدسة في القدس - تأمين حرية الوصول والعبادة لكل الأديان. تُعطى إسرائيل السيطرة الحصرية على القدس. (استحقت إسرائيل الثناء، لأنها أثبتت طوال سنوات أنها حافظت على الأماكن المقدسة وأمنت حرية العبادة في مواقع متعددة).
- مسؤولية أمنية أكبر لإسرائيل في الجو والبحر والبر، وفي كل المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن - ضمن ذلك سيكون غور الأردن هو الحدود

الأمنية الشرقية لإسرائيل وخاضع لسيادتها (استناداً إلى السيادة وليس فقط على ترتيبات أمنية) والمغزى هو سيطرة إسرائيلية على الغلاف الخارجي للدولة الفلسطينية العتيدة والإحاطة بها.

- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - "حق العودة" يُطبَّق في داخل فلسطين، أو على أساس توطينهم في أماكن سكنهم أو في دولة ثالثة، من دون ممارسة حق العودة إلى إسرائيل. عدد اللاجئين الذين سيُسمح لهم بالسكن في فلسطين سيُحدَّد باتفاق مع إسرائيل. سيجري وضع آلية للتعويض على اللاجئين، لكن لن يُطلب من إسرائيل التعويض عليهم، لأنها وظفت أموالاً في استيعاب وتوطين اللاجئين اليهود الذين غادروا من دول عربية، بعد قيام دولة إسرائيل.

- دلالات الخريطة - دولة فلسطينية غير متواصلة جغرافياً، مقسمة إلى ستة كانتونات محاطة تماماً بإسرائيل؛ سيطرة إسرائيلية على كل المحاور التي تربط بين المناطق الفلسطينية؛ سيطرة إسرائيلية أمنية وسيادية على الغلاف، بما في ذلك المعابر الخارجية (معبّر النبي على نهر الأردن، ومعبّر رفح مع مصر). تمتد حدود دولية بين إسرائيل وفلسطين بطول 1400 كيلومتر (تقريباً ضعف طول العائق القائم حالياً الذي سينقل بحسب الخطة إلى المخطط الجديد). المغزى الحقيقي لهذا المخطط بالنسبة إلى الفلسطينيين هو تقريباً اتفاق استسلام.

- قضية القدس، موضوع الأمن والبعد الاقتصادي للخطة - يتطلب معالجة خاصة إضافية من أجل توضيح العقبات المتوقعة عند التطبيق.

- قضية القدس - بحسب الخطة، قلب المدينة سيبقى موحداً، وبذلك تبقى الأحياء الواقعة داخل خطوط العائق الأمني، وبينها المدينة القديمة، جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف]، وجبل الزيتون ومدينة داود، ضمن عاصمة إسرائيل. العاصمة الفلسطينية ستتضمن أبو ديس الواقعة خارج العائق الأمني.

• تشدد الخطة على أهمية القدس بالنسبة إلى الأديان الثلاثة، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة، وتتعهد إسرائيل بالمحافظة على الستاتيكو القائم في المدينة. الحرم سيبقى مفتوحاً

للصلاة لكل الأديان (وأيضاً لليهود، وعملياً ما يجري هنا هو تغيير الستاتيكو). مع ذلك، يُلاحظ في الخطة تجاهل واضح للمكانة الخاصة للأردن في الأماكن المقدسة (Holy Custodian). ووفق الخطة، سيجري إقصاء السلطة الفلسطينية بالكامل عن القدس، كما لا يوجد فيها أي ذكر لمؤسسات ومواقع فلسطينية في المدينة.

● سكان القدس الشرقية الفلسطينيون الذين سيبقون في داخل حدود إسرائيل - نحو 300 ألف شخص، يستطيعون الاختيار بين 3 خيارات: 1- إقامة إسرائيلية من دون مواطنة؛ 2- مواطنة فلسطينية؛ 3- مواطنة إسرائيلية. من المعقول أن الفلسطينيين حملة البطاقات الزرقاء (سكان إسرائيل) الذين يعيشون في الأحياء الواقعة خارج العائق الأمني المخصصة للعاصمة الفلسطينية، وبينها كفر عقب ومخيم اللاجئين شعفاط، سينقلون أماكن سكنهم إلى داخل القدس، لتحقيق أحد هذه الخيارات.

● قضية الأمن - تلبى الخطة معظم المطالب الأمنية الإسرائيلية، المقدمة كشرط للتسوية، وتأخذ في الحسبان دروس الانفصال عن قطاع غزة. وذلك لمنع نشوء واقع أمني في الضفة الغربية مثل الذي يميز القطاع. وفعلاً، تلبى هذه الترتيبات الأمنية مطالب إسرائيل كما طُرحت في جولات مفاوضات سابقة، لكن من الصعب الاعتقاد أن الطرف الفلسطيني سيوافق عليها، لأنها ستحد كثيراً من سيادة الدولة الفلسطينية، وستمس بصورة كبيرة بنسيج الحياة في أراضيها. وفيما يلي المطالب الأمنية الأساسية:

أ- دولة فلسطينية مجردة من قوات عسكرية، وأيضاً نزع سلاح التنظيمات الإرهابية.

ب- مسؤولية أمنية إسرائيلية متزايدة: في البر- حرية العمل في كل المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن؛ في الجو- مجال جوي واحد تحت سيطرة إسرائيلية؛ في البحر- سيطرة إسرائيلية على المياه الإقليمية في قطاع غزة؛ وفي المجال الإلكتروني - مغناطيسي - تخصص إسرائيل ترددات لاستخدام الدولة الفلسطينية.

ج- عمق استراتيجي: سيادة وسيطرة أمنية إسرائيلية على غور الأردن

والمحاور الاستراتيجية (القدس - البحر الميت؛ الطريق العابر لمنطقة السامرة؛ طريق الغور ومحور ألون)؛ سيطرة على المواقع الاستراتيجية (موقعان تحت سيادة إسرائيل - تل العاصور ومتسادوت يهودا، وأيضاً محطة الإنذار في جبل عيبال).

د- منطقة أمنية للدفاع عن مطار بن غوريون: سيادة إسرائيلية على المناطق المشرفة على المطار ومتابعة برية لحركة الطائرات لدى وصولها.

هـ- سيطرة إسرائيلية على غلاف أمني: بحسب الخطة، ستحيط إسرائيل بكل أجزاء المناطق الفلسطينية، وستسيطر على الحدود الخارجية، وستتحمل مسؤولية أكبر في المراقبة الأمنية على المعابر الخارجية للدولة الفلسطينية (أللنبي - المعبر إلى الأردن، ورفح - المعبر إلى مصر). في الفترة الأولى لن يقام مرفأ بحري في قطاع غزة، وتتعهد إسرائيل بالسماح باستخدام فلسطيني لمرافئ إسرائيل - أشدود، وحيفا، مع صلاحيات إسرائيلية مطلقة في التدقيق الأمني.

و- ملاءمة العائق الأمني لخطوط الحدود الجديدة: في مناطق فلسطينية محاذية للحدود الجديدة، من حق إسرائيل الموافقة على مشاريع لاستخدام الأرض والبناء في الجانب الفلسطيني (Zoning and Planning)، بما يتناسب مع حاجاتها الأمنية.

ز- تعاون أمني وثيق بين إسرائيل وأجهزة الأمن في الدولة الفلسطينية: ترفض الخطة انضمام قوات دولية في [إطار] ترتيبات الأمن بين الدولتين، بالاستناد إلى تجربة سلبية لمدى فعالية قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ح- مسؤولية إسرائيلية متزايدة في تحديد معايير أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتطبيقها: وذلك قبل نقل مناطق إلى سيطرتها الأمنية.

ملاحظة: الجزء الثاني من الدراسة سينشر في عدد الاثنين المقبل.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

أنا والقدس: سيرة ذاتية

تأليف: هالة سكاكيني

عدد الصفحات: 181

السعر: \$ 12

يتناول هذا الكتاب مراحل حياة هالة السكاكيني في القدس، منذ الطفولة سنة 1924 حتى نكبة 1948. تشاركنا هالة، عبر الانتقال المتقن بين الخاص والعام، عدة محطات وأحداث اجتماعية وثقافية وسياسية عاشتها في تلك الفترة مع عائلتها، مظهرةً بذلك الحضور الملحوظ لشخصية والدها خليل السكاكيني، وما كان لها من أثر واضح في بنائها الذاتي والمعرفي. ينتقل بنا السرد من ذكرى إلى أخرى وسط تفاصيل صغيرة ودقيقة للأمكنة وأجواء الحياة في المدينة، وأسماء عائلاتها، ومسارحها، ومدارسها، ومقاهيها، وطقوسها في الاحتفالات بمختلف المواسم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وكأن الكتاب دعوة للقارئ كي يسير مع هالة في شوارع القدس ويستحضرها شعورياً بسلاسة. وتتضمن هذه النسخة العربية ملحقاً خاصاً بيوميات هالة في القدس زمن الحرب (1940-1942).

